**الإطار النظري والمفاهيمي للمجتمع المدني**

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بمفهوم المجتمع المدني والتطورات التي لحقت به من خلال عرض السياق التاريخي لتطور المفهوم في التجربة الغربية، وكذا المشكلات التي تعرض لها خلال نقله إلى البيئة العربية.

بحيث ستكون الدراسة في مبحثين المبحث الأول يتكون من مطلبين المطلب الأول سيتطرق إلى السياق التاريخي لنشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في التجربة الفكرية الغربية، باعتبارها الحاضنة الأولى لميلاد مفهوم المجتمع المدني، و أما المطلب الثاني فستتعرض فيه الدراسة لأهم التعاريف للمصطلح وأهم المعايير التي يقوم عليها. أما المبحث الثاني فستتطرق الدراسة فيه لإشكاليات مفهوم المجتمع المدني في الفكر والبيئة العربية، ويتكون هذا المبحث من مطلبين المطلب الأول سيتعرض لإشكالية قبول ورفض المفهوم، أما المطلب الثاني فسيعالج إشكالية إسقاط مفهوم المجتمع المدني على التركيبة الاجتماعية والثقافية العربية.

**المطلب الأول: االسياق التاريخي لمفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي**

إن المدارس التي استخدمت  هذا المفهوم لا تتفق على توصيف معين للمجتمع المدني إلا أن هناك قواسم مشتركة بين التفسيرات المتعددة التي أعطتها، مما يبرر استمرار استخدام المفهوم نفسه للإشارة إلى الجوانب المتعددة التي أكدتها، وأهم هذه المدارس:

**1/ نظرية العقد الاجتماعي** : تجاوز المنظور الديني للدولة :

تبلور مفهوم المجتمع المدني في صيغته الاصطلاحية السياسية في سياق نظرية العقد الاجتماعي. فوفقاً لهذه النظرية كان مفهوم المجتمع المدني مرادفاً لمفهوم المجتمع السياسي أي المجتمع المؤسس بناء على العقد الاجتماعي فيقول "جون لوك " وهكذا فحيث يؤلف عدد من الناس جماعة واحدة، ويتخلى كل منهم عن سلطة تنفيذ السنة الطبيعية التي تخصه، ويتنازل عنها للمجتمع ، ينشأ عندنا حينذاك فقط مجتمع سياسي أو مدني". وتبرز رسالة "جون لوك" في الحكم المدني أن الغاية من اتحاد الناس في المجتمع المدني ، تحقيق الأمن والسلام، وهي المفاهيم الواضحة في فلسفة "هوبز" على أساس المحافظة على أملاك الأفراد 1

إن الخلفية السياسية المؤطرة للمفهوم في هذا الإطار تميل إلى الأبعاد الفلسفية التي بلورتها نظرية العقد الاجتماعي كنظرية معادية لنظرية الحق الإلهي للملوك في مجال الحكم. من هنا يأتي اقتران المجتمع المدني بالمجال الدنيوي حيث يتخلص المجال السياسي من ارث العصور الوسطى المسيحي الكنسي أي من الهيمنة المقدسة ، وتصبح الدولة والقوانين والمؤسسات نتاج التجربة التاريخية المستقلة عن المجال الروحي في صورته الدينية.

لقد كان "جون لوك" من أكثر مفكري مدرسة العقد الاجتماعي اهتماما بمفهوم المجتمع المدني، والذي قصد به وصف ذلك المجتمع الذي دخله الأفراد لضمان حقوقهم المتساوية التي تمتعوا بها في ظل القانون الطبيعي، لكن غياب السلطة القادرة على الضبط في المجتمع الطبيعي كان يهدد ممارستهم لهذه الحقوق. لذلك اتفق هؤلاء الأفراد على تكوين ذلك المجتمع المدني ضماناً لهذه الحقوق، ثم تخلوا عن حقهم في إدارة شؤونهم العامة لسلطة جديدة قامت بإرضائهم والتزمت بصيانة حقوقهم الأساسية في الحياة والحرية والتملك. والتزم أفراد ذلك المجتمع المدني بطاعة تلك السلطة طالما التزمت بعناصر ذلك الاتفاق معهم، أما إذا خرجت عليه، فإنها تفقد كل أسس طاعتهم لها، ويصبح من حقهم أن يثوروا عليها ويحلوا محلها سلطة أخرى أكثر إنصافا لحقوقهم. 2

إذن عندما ظهر مفهوم المجتمع المدني في القرن السابع عشر، وفي إطار المنظومة الفكرية السياسية الحديثة، كان يرادف مفهوم الدولة باعتبارها " آلة اصطناعية، ساعة كبيرة تتجه نحو ضبط سلوك الأفراد وحماية أمنهم وسلامتهم وما يملكون"، حسب "هوبز".

في هذا السياق كانت نظرية العقد الاجتماعية في الدولة تجسم مستوى التنظير السياسي، والتحولات التاريخية والاجتماعية في أوروبا، تواكبها وتبررها وتعمل على عقلنتها وتبرير وجودها واستمراريتها بصياغة مفاهيمها ومبادئها.

**2/ منظور "هيغل"**: المجتمع المدني كمجال للتنافس بين المصالح المتعارضة ...

أعطى الفيلسوف الألماني "جورج فريدريك هيغل" صورة مخالفة للمجتمع المدني في غياب الدولة. فهو مجتمع تسوده الفرقة والصراع والتمزق. ولا يتحقق لهذا المجتمع استقراره ووحدته إلا في وجود الدولة التي تخلق عليها طابعاً أخلاقياً، وتوجهه نحو غاية أخلاقية محددة. فالدولة في رأيه هي المثل العقلاني في التطور، وهي العنصر الروحي حقاً في الثقافة. 3

وينكر "هيغل" الانسجام الذي تفترضه نظرية العقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع المدني مؤكداً عجز هذا الأخير عن إقامة وتحقيق العقل والحرية من تلقاء ذاته، ويقترح أن تكون الدولة هي الإطار القوي القادر على تحقيق هذه الغاية. 4

ويرى "هيغل" أن المجتمع المدني هو مجال تقسيم العمل وإشباع الحاجات المادية، وهو في الوقت نفسه مجال تنافس المصالح الخاصة والمتعارضة. هكذا يصاغ مفهوم المجتمع المدني في منظور "هيغل"، لا ليطابق المجتمع السياسي أو الدولة كما هو الحال في نظرية العقد الاجتماعي، بل يستخدمه ليشير إلى مجال إنتاج وتبادل الخبرات المادية، مجال المبادرة الخاصة والمصلحة الخاصة. وتشكل الدولة في إطار هذا الفهم المجال الجوهري المجسد للمصلحة العامة . 5

ويعتمد المجتمع المدني على الدولة حتى في القيام بوظائفه الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، التي لا يستقيم أداؤها من دون التنظيمات والضوابط التي تضعها الدولة. ووسيلة الدولة في توجيه أفراد المجتمع نحو غايتها الأخلاقية هي بالعمل من خلال الطوائف والاتحادات المهنية، ومن خلال الطبقات والمجتمعات المحلية التي من دونها يتحول المواطنون إلى مجرد تجمع بدون هوية.

ولقد أشار كثيرون ممن درسوا فلسفة "هيغل" أن رؤيته الخاصة للمجتمع المدني عكست تقييمه لأحوال المجتمع الألماني في بداية القرن التاسع عشر قبل أن تتحقق وحدته. وقد اعتبر "هيغل" أن خروج المجتمع الألماني من أزمته يرتبط بظهور الدولة الواحدة التي ترشد تطوره وتقوده علي سلم التطور.

**3/ المدرسة الماركسية** : المجتمع المدني باعتباره القاعدة المادية المؤسسة للدولة

إذا كانت الفلسفة الماركسية قد خرجت من تحت عباءة "هيغل"، إلا أن تصورها للعلاقة بين المجتمع المدني والدولة كان مغايرا لتصور "هيغل" مثلما كان تصورها لطبيعة العملية الجدلية ونوع القوى المحركة للتطور التاريخي. فالمجتمع المدني في رأي "كارل ماركس" هو القاعدة التي تحدد طبيعة البنية الفوقية بما فيها من دولة ونظم ثقافية ومعتقدات.

ففي مؤلفات "كارل ماركس" نجد أن مفهوم المجتمع المدني يتطابق مع مفهوم البنية التحتية. بل في الواقع فإن "ماركس" لم يعد يستعمل المفهوم وحاول عن طريق استخدام مفهومي البنية التحتية والبنية الفوقية، تحديد الأسس المادية والإيديولوجية المؤطرة للوجود المجتمعي، ولقد بنى المفكرون الماركسيون على هذا الفهم للمجتمع المدني تحليلات أكثر شمولا لمنظمات المجتمع المدني وعلاقته بكل من الدولة من ناحية وعلاقات الإنتاج من ناحية أخرى 6

**4/ منظور دي توكفيل للمجتمع المدني:**

حيث أشار في كتابه الديمقراطية في أمريكا، بأن تلك السلسلة اللامتـناهية من الجمعيات والنوادي التي ينظم اليها المواطنين بكل عفوية، حيث ربط ضمان الحرية السياسية بالقوانين والعادات الأخلاقية والفكرية للشعب ومن هنا تبرز أهمية المدنية والمواطنة كمكانة قانونية باعتبارها مجموعة أدوار اجتماعية وصفات أخلاقية. حيث بقي يِؤكد على مقولة مفادها لابد للمجتمع من عين فاحصة ومستقلة، يقصد بها مجموعة متعددة من الجمعيات المدنية اليقظة القائمة على التنظيم الذاتي وهي ضرورية ولازمة لتقوية الديمقراطية. ويرى دي توكفيل أن منظمات المجتمع المدني هي حل مؤقت قادر على القيام بوظائف الضبط والمراقبة للاستبداد السلطوي للدولة، علاوة على أدواره الاجتماعية الجليلة.

**5/ المنظور الغرامشي**: المجتمع المدني كفضاء للتنافس الأيدلوجي من أجل الهيمنة

يتبين من تصور كل من "هيغل" و"ماركس" لمفهوم المجتمع المدني، رغم الاختلافات الموجودة بينهما، أن هناك تخلياً عن مرادفة المجتمع المدني بالدولة أي بالمجتمع السياسي في صياغة "لوك"و "هوبز" و"روسو"، فقد أصبح المفهوم يشير إلى درجة التوسط القائمة بين الدولة والمواطن. ولقد أسهمت ليبرالية القرن التاسع عشر في إبراز دور التنظيمات المجتمعية مثل الجمعيات والنقابات والأحزاب في تنظيم المجتمع المدني، وفي ربط صلات الاتصال والانفصال بينه وبين الدولة، أي بينه وبين أجهزة تسيير الحكم البيروقراطية والعسكرية.

لقد عاد المفهوم إلى الظهور بعد نهاية الحرب العالمية الأولى مع المفكر "انطونيو غرامشي"، ويشير مفهوم المجتمع المدني في كتابات "غرامشي" بصورة عامة إلى مجموع التنظيمات الخاصة التي ترتبط بوظيفة الهيمنة، حيث ينظر "غرامشي" إلى المجتمع المدني باعتباره جزءا من البنية الفوقية. هذه البنية التي يميز فيها بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، وظيفة الأول الهيمنة عن طريق الثقافة والأيدلوجيات، ووظيفة الثاني السيطرة والإكراه.

أعطى "غرامشي" لمنظمات المجتمع المدني دورا مهما جدا في إكساب الوعي بالوحدة لدى طبقات المجتمع وفي تمكين طبقة متسيدة اقتصادياً من تحويل سيطرتها على مجتمعها إلى هيمنة مقبولة من الأفراد كافة. فهذه الطبقة تسعى أن تكون الاتحادات المهنية والنقابات العمالية والأحزاب السياسية، بل والمؤسسات الدينية والاجتماعية في صفها، وأن تكون أداة لصبغ كل المجتمع برؤيتها للعالم. من ناحية أخرى فإن هذه الهيمنة تبدأ في الانهيار عندما تنجح الطبقات الخاضعة في تطوير منظمات المجتمع المدني الخاصة بها، وتوجهها تحت قيادة مثقفيها إلى بلورة هيمنتها المضادة التي يعتبر ظهور بوادرها علامة على تحول ثوري قادم في هذا المجتمع، لا يقتصر على انتقال أجهزة الدولة فيه إلى ممثلي أو حلفاء الطبقة الصاعدة، وإنما يمتد هذا التحول إلى العلاقات الإنتاجية ذاتها وقوة الإنتاج أو قاعدة نمط الإنتاج. 7

إن السؤال الذي جعل "غرامشي" يستدعي مفهوم المجتمع المدني هو ما هي الشروط الاجتماعية التي مكنت الطبقة العاملة من الاستيلاء على السلطة في روسيا رغم خصوصيتها الاقتصادية والاجتماعية المتميزة عن أوروبا ؟ ولقد أوضح "غرامشي" أن سبب النجاح يعود إلى أن الدولة في روسيا كانت تمثل كل شيء مقابل هلامية وهشاشة وفقر المجتمع المدني، بينما نجد أن الدولة في الغرب تتميز بتلاحمها مع المجتمع المدني. من هنا فإن الاستيلاء على السلطة في الغرب يقتضي تطوير إستراتيجية جديدة مخالفة لإستراتيجية البلاشفة، إستراتيجية تقوم على استخدام الإيديولوجيا في سبيل الهيمنة، أي استخدام المثقفين لإنتاج رأس مال رمزي بواسطة النقابات والمدارس لتحقيق الهيمنة.

**6/ النظريات المفسرة للمجتمع المدني على أساس التحولات الديمقراطية**:

وظهرت هذه النظريات مع الثلث الأخير للقرن العشرين مع الموجة الديمقراطية الثالثة كما سماها "صامويل هنتجنتون" والتي بدأت مع منتصف السبعينيات حتى بداية التسعينيات، وظهرت إشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، وفي محاولة لفك هذه الإشكالية تحدث كل من "باتشيك كورني" و "آدم ميتشك" عن المجتمع المدني الثاني كمجال مستقل عن الدولة وقادر على تنشيط المقاومة ضد أي نظام استبدادي، بوصفه ساحة للتماسك والتضامن الحقيقي، فالدفاع عن المجتمع المدني حسب هؤلاء هو دفاع عن قيمتين أساسيتين لا تتجزآن هما الحياة الجمعية والحرية الفردية. وعموما فان هذه المرحلة هي مرحلة طفرة المجتمع المدني إلى قطب قائم بذاته ومركز قيادة وسلطة اجتماعية.

**المطلب الثاني: تعريف المجتمع المدني وأركانه**

ستسعى الدراسة لضبط بعض التعاريف للمجتمع المدني والتي تحوي جملة من المؤشرات التي تحظى بنسبة معتبرة من الاتفاق بين الباحثين والدارسين العرب أهمها:

**1**/ تعريف ندوة المجتمع المدني التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية عام 1992 « يقصد به المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال على سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي، ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع على مصالح أعضائها ، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقا لاتجاهات أعضاء كل جماعة، ومنها أغراض للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية».8

**2**/ تعريف سعد الدين إبراهيم على أنه « كل التنظيمات غير الحكومية وغير الإرثية التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة وتنشأ بالإرادة الحرة لأصحابها من أجل قضية أو مصلحة أو للتعبير عن مشاعر جماعية ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتـراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف ».9

**3**/ تعريف عبد الغفار شكر بأنـه  «مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح، والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف».

**4**/ تعريف الموسوعة العربية للمجتمع المدني الصادرة عن الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، تحت إشراف الدكتورة "أماني قنديل"، « مجموع التنظيمات التطوعية المستقلة ذاتيا، والتي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، هي غير ربحية تسعى إلى تحقيق منافع أو مصالح للمجتمع ككل، أو بعض فئاته المهمشة، أو لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والإدارة السلمية للاختلافات والتسامح وقبول الآخر».10

**5**/ ويرى محمد عابد الجابري أنه مهما كان الاختلاف في تعريف المجتمع المدني، فإن ما هو بديهي ولا يمكن أن يكون محل اختلاف، هو أن المجتمع المدني أولا وقبل كل شيء «مجتمع المدن»، وأن مؤسساته هي التي ينشئها الناس بينهم في المدينة، لتنظيم حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فهي إذن مؤسسات إرادية، أو شبه إرادية، يقيمها الناس وينخرطون فيها، أو يحلونها، أو ينسحبون منها، وذلك على النقيض تماما من مؤسسات المجتمع البدوي التي هي مؤسسات «طبيعية» يولد الفرد منتميا إليها، مندمجا فيها، ولا يستطيع الانسحاب منها كالقبيلة والطائفة. 11

رغم تعدد واختلاف تعاريف المجتمع المدني فإن معظمها يركز على أركان أساسية يستند عليها في وجوده ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- **الركن الأول**: هو الفعل الإرادي الحر الطوعي، فالمجتمع المدني يتكون بالإرادة الحرة لأفراده، ولذلك فهو يختلف عن "التنظيمات العائلية" كالأسرة والعشيرة والقبيلة، ففي التنظيمات العائلية لا يملك الفرد حرية اختيار عضويته، فهي مفروضة عليه بحكم المولد أو الإرث، والمجتمع المدني يختلف عن الدولة، التي تفرض جنسيتها أو سيادتها وقوانينها على من يولدون أو يعيشون على إقليمها الجغرافي، دون قبول مسبق منهم، وينضم الناس طواعية إلى تنظيمات المجتمع المدني من أجل تحقيق مصلحة أو الدفاع عن مصلحة مادية أو معنوية.

- **الركن الثاني**: هو التنظيم الجماعي(المؤسسية)، فالمجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات المستقلة عن الدولة، تضم أعضاء اختاروا عضويته بمحض إرادتهم، بشروط يتم التراضي بشأنها، وهذا التنظيم سواء كان رسميا أو غير رسمي هو الذي يميز المجتمع المدني عن المجتمع عموما، فالمجتمع المدني هو الأجزاء المنظمة من المجتمع العام.

- **الركن الثالث**: هو ركن أخلاقي سلوكي وينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، وعلى حق الآخرين في أن يكونوا منظمات مجتمع مدني تحقق وتحمي وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية، والالتزام في إدارة الخلاف داخل وبين منظمات المجتمع المدني بعضها البعض، وبينها وبين الدولة بالوسائل السلمية المتحضرة المستندة إلى قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس السلمي. 12

بالإضافة إلى هذه المقومات والتي يتفق عليها أغلب الباحثين يضيف الباحث "عبد الغفار شكر" العنصر الرابع وهو: عدم السعي للوصول إلى السلطة، فيقول: "رغم أن مؤسسات اﻟﻤﺠتمع المدني لا تسعى للوصول إلى السلطة فإﻧﻬا تقوم بدور سياسي بالفعل، لأﻧﻬا تقوم بتنمية ثقافة الحقوق وثقافة المشاركة بما يدعم قيم التحول الديمقراطي الحقيقي وهي قيم المحاسبة والمساءلة، فضلا عن قيامها بدور أساسي في تربية المواطنين وتدريبهم عمليا وإكساﺑﻬم خبرة الممارسة الديمقراطية." 13

**المبحث الثاني:إشكاليات مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي**

يطرح الحديث عن طبيعة المجتمع المدني في الدول العربية العديد من الصعوبات والإشكاليات النظرية والعملية وتزداد الصعوبة كلما إزداد اللجوء المكثف إليه من قبل الفاعلين والمؤسسات والهيئات التي تحتل فضاءات مختلفة من العالم الاجتماعي، ذات مصالح وأغراض متباينة، وذلك من خلال التداول للمفهوم في الفضاء العمومي والإعلام بمختلف أنواعه، لدرجة أنه أصبح النقطة المركزية التي تؤثث المجال الاجتماعي والسياسي والثقافي، حيث تستثمر من طرف قوى اجتماعية متناثرة من حيث التكوين السوسيولوجي والتقاليد الثقافية، فتكون إما من داخل الدولة نفسها أو حتى من منظمات إقليمية ودولية.

لقد ارتبطت أزمة مفهوم المجتمع المدني في الساحة العربية ارتباطا وثيقا بالإشكاليات التي أثارها هذا الاستعمال الطارئ للمفهوم في الخطاب العربي المعاصر، وعليه فإنه من المفيد التوقف عند أبرز هذه الإشكاليات التي تناولت المفهوم في السياق العربي حتى يمكن تحديد قدر معين متفق عليه حول مفهوم المجتمع المدني.

**المطلب الأول: إشكالية الرفض والقبول:**

تتمثل أهم إشكالية حول مفهوم المجتمع المدني في رفضه أو قبوله، ففي هذا السياق تدعو بعض الاتجاهات لرفض المفهوم لأنه وليد تجربة اجتماعية مغايرة هي تجربة المجتمعات الغربية، فالمجتمع المدني وفق هذا الاتجاه كمفهوم متطور نشأ وتطور في المجتمعات الغربية الرأسمالية، وهو منظومة حديثة تنهض على أنقاض المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، ومن ثم فلا يوجد مقابل موضوعي له في الواقع العربي المعاصر14

وعلى سبيل المثال فإن "ايكي" Ekeh قد حذر من مخاطر محاولات نقل المفهوم بمدلولاته الغربية إلى السياق العربي المعاصر. كما أن رفض المفهوم له معايير أخرى في نظر بعض الباحثين تنطلق من رفض المشروع الليبرالي الغربي الذي يحمل ثلاث أبعاد رئيسية هي:

1. **البعد الاقتصادي*:*** الذي يرى أن الرأسمالية كنظام اقتصادي واجتماعي هي أفضل النظم وقمة التطور ونهاية التاريخ.
2. **البعد الإيديولوجي:** الذي يستند على الفلسفة الفردية النفعية التي تكرس الحقوق الفردية في جميع المجالات.
3. **البعد السياسي:** ويعتمد على الديمقراطية الليبرالية بمعناها الغربي باعتبارها النظام السياسي الأمثل لكل شعوب العالم. 15

فحسب هذا الاتجاه فهذه الأبعاد الثلاثة هي التي ينطلق من جوهرها مفهوم المجتمع المدني ويسعى إلى تحقيق الأهداف الكامنة خلف هذه الشعارات، ومن هذا المنطلق فإن صيغة المجتمع المدني وفق هذا النمط الليبرالي لا يمكن تطبيقها في البلدان العربية، وهي فرضية غير قابلة للتحقق في ظل الأوضاع الراهنة وهذا راجع إلى عدة عوامل أهمها:

* إن المجتمع المدني يجد أساسه الإيديولوجي في تفاعل الليبرالية السياسية والرأسمالية الاقتصادية والعقيدة العلمانية، وهذه القيم لا تتفق مع طبيعة المجتمعات العربية الإسلامية.
* إن التعاطي مع المفهوم فرضته سيادة آليات العولمة على أنظمة الدول العربية بما يخدم المركز الرأسمالي الغربي ووكالاته الإقليمية والمحلية.
* إن مفهوم المجتمع المدني بصيغته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الحديثة يصطدم لا محالة بالعلاقات التقليدية السائدة في الدول العربية من خلال الأنماط القبلية والطائفية والعشائرية.

بينما يوجد تيار أخر ينادي بعدم مناقشة قبول أو رفض مفهوم المجتمع المدني لأنه أصبح واقعا وضرورة لا مفر منه، ولكنه ينادي برعاية المفهوم وتنشئته وتكييفه في البيئة العربية.

**المطاب الثاني: إشكالية إسقاط مفهوم المجتمع المدني على التركيبة الاجتماعية والثقافية العربية:**

إن إسقاط مصطلح المجتمع المدني على التركيبة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية يصطدم ببعض مكونات الواقع العربي، وما يترتب عليه من تباين في الآراء حول تحديد موقع بعض الهيئات السياسية أو الحركات الاجتماعية، هل تكون ضمن دائرة المجتمع المدني أو خارجه؟ هل هي من بين مقوماته الصحية أم أنها تشكل تهديدا وخطر عليه؟16 ويتجلى ذلك أساسا في الأحزاب السياسية والتنظيمات التقليدية الطائفية والحركات الإسلامية الخيرية كالزوايا والطرق الصوفية والأوقاف...هل هي من ضمن مؤسسات للمجتمع المدني أم لا؟ يجيب "ستيفن أورفيس" Orvis . Sبأن الجماعات الاثنية وشبكات القائد والأتباع patron-client يمكن أن تكون مكونا رئيسيا ومهما في المجتمع المدني. صحيح أنها لا تقوم على المعايير الديمقراطية بمفهومها الغربي لكنها تتمتع بقدر من الاستقلالية عن الدولة، فضلا عن ذلك فهي توفر وسائل المشاركة السياسية والمساءلة، كما أنه يمكن تعبئة كثير من الأتباع لتحقيق غايات سياسية معينة . وتعد الطرق الصوفية مثالا واضحا لشبكة القائد /الأتباع حيث تدخل في مطالبات مع الدولة من أجل تحقيق مصالح جماعية. 17

كما يدخل "برايان تيرنر" B.S.Turner في المجتمع المدني كافة المجموعات والتكوينات المنفصلة عن الدولة بما فيها القبائل والأسر والطوائف والنقابات القديمة والاتحادات والجماعات الدينية المختلفة التي تقع بين الدولة والفرد والتي في الوقت نفسه تربط الفرد بالسلطة وتحميه من السيطرة السياسية الشاملة. 18

في الاتجاه نفسه يتساءل "إيليا حريق" عن السبب من استبعاد الجماعات التقليدية (الأسر، الطوائف، الجماعات الدينية...)، من عمليات التحول الديمقراطي من قبل وجهة نظر المثقفين العرب، بل يذهب إلى أن تلك التكوينات الأولية هي أساس التعددية وحصن منيع من الهيمنة والاستبداد، ودعامة من دعائم الديمقراطية. 19

هناك اتجاه عبر عن المجتمع المدني بالمجتمع الأهلي، الذي يعتبره تطورا منطقيا للمؤسسات التقليدية فالحرف مثلا أخلت مكانها للنقابات الحديثة، والمذاهب والأوقاف أخلت مكانها للمؤسسات السياسية والاجتماعية الحديثة، ويعتبرون أن النمط الحديث للمجتمع المدني بصياغته العلمانية الغربية لا يمكن إسقاطه على الواقع العربي الإسلامي.

غير أن التيار الذي يروج إلى مفهوم المجتمع المدني بصيغته الغربية يرى أن محاولة إيجاد مفاهيم ومصطلحات بديلة في الفكر العربي كالمجتمع الأهلي مقابل للمجتمع المدني هي فكرة غير صحيحة، لأن المجتمع الأهلي يميز المجتمعات التقليدية كالعائلة والعشيرة والقبيلة والطوائف، كما أنه يترجم علاقات كلاسيكية تستند بالأساس إلى روابط القرابة والجوار، وتمثل الأسرة الفاعل الرئيسي في هذه العلاقة. ومن ثم فإن المجتمع الأهلي لا يعكس تماما مفهوم المجتمع المدني الحديث الذي يقوم على التقدم الإنساني واقتصاد السوق والمشاركة الطوعية.

**المبحث الثالث: علاقة الدولة بالمجتمع المدني في الدول العربية**

أول ما يرد الذهن تحت هذا العنوان هو كيف يمكن التمييز بين معنى الدولة والمجتمع المدني؟ علاقة الدولة بالمجتمع المدني تقوم على الانفصال الكامل أم أن المجتمع المدني قد يلعب دوراً هاماً في الحياة السياسية التي هي ميدان عمل الدولة ؟ وما هي طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني؟

**المطلب الأول :التنسيق والتعاون**

وتتعدد مجالات هذا التنسيق ففي المجال القانوني حيث تضع الدولة القوانين المنظمة للمجتمع المدني ولتأسيس الجمعيات والمنظمات وإشهارها وتحديد مصادر التمويل والميزانية، وأحقية الحصول على مساعدات أجنبية من جهات خارجية وأسلوب الإدارة وعلاقتها ببعضها البعض وبالحكومة، وكذلك لتحديد أسلوب ممارسة النشاط وإجراء الانتخابات لاختيار القيادة. لا شك أنها جميعاً تحدد مدى تمتع المجتمع المدني بالاستقلال عن الدولة وحدود تدخل الحكومة بالإشراف على شؤونه.

وففي المجال السياسي تسعى مؤسسات المجتمع المدني إلى التأثير في الحياة السياسية وما تتخذه الحكومة من قرارات وسياسات في الشؤون العامة، ويتوقف تأثير على وزنها ودرجة التنسيق فيما بينها وما تعتمد عليه من وسائل مباشرة كالاتصال بالمسؤولين والمرشحين للانتخابات أو وسائل غير مباشرة بشن الحملات الإعلامية للتأثير على الرأي العام.

وفي المجال الاجتماعي، لاشك أن نجاح سياسات التعليم والصحة والبيئة والشباب والثقافة تتطلب تنسيقاً كبيراً بين الوزارات الحكومية المختصة من جانب والمؤسسات والهيئات الأهلية المهتمة بنفس المجالات من جانب آخر. ومن أمثلة ذلك، التنسيق بين منظمات حقوق الإنسان والنقابات المهنية والجهاز القضائي بشأن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان، أو التنسيق بين جمعيات رجال الأعمال ووزارات الاقتصاد والتجارة والسياحة والهيئات الحكومية العاملة في مجالات الاستثمار، والتنسيق بين جمعيات الرعاية الاجتماعية ووزارة الشئون الاجتماعية والمجالس القومية كالمجلس القومي للمرأة أو المجلس القومي للأمومة والطفولة، والتنسيق بين جمعيات الدفاع عن البيئة ووزارة البيئة… الخ حيث يتم التنسيق في شكل تبادل معلومات وتقارير ومشورة وتعاون في أبحاث مشتركة مع محاولة تجنب ازدواج وتكرار الجهود.

وقد أصبحت جمعيات المجتمع المدني بالنسبة لحكومات الدول العربية آليات لتحقيق الإصلاح الاقتصادي وسياسات الخصخصة، ونجد أبرز الأمثلة على ذلك مصر وتونس حيث توكل لبعض المنظمات مشاريع ضخمة – ممولة بأموال أجنبية أو محلية-في مجالات الصناعات الصغيرة، وتستهدف هذه المشروعات خفض معدلات البطالة التي زادت نتيجة سياسات الإصلاح الهيكلي، ومن بين المشروعات أيضا مشاريع إعادة تأهيل العمال الذين أصبحوا زائدين عن الحاجة نتيجة الخصخصة. وارتبط التفاعل بين الدولة والمنظمات غير الحكومية في المغرب بتطوير المنظومة التربوية ومجال حماية البيئة وقضايا المعاقين وتنمية القدرات النسائية وتحسين أوضاع الطفولة والاهتمام بملفات حساسة كملفات التعذيب .

أما في المجال الاجتماعي والرعائي فان منظمات المجتمع المدني في الدول العربية تقوم بأعمال جبارة سواء في الجزائر أو مصر. أما في المجال السياسي فبدأت نظرة الحكومات تتغير نحو تنظيمات المجتمع المدني وتكتسي نوعا من الايجابية ، من خلال التعامل مع تنظيمات المجتمع المدني كشريك في العملية السياسية، لذا أصبحت الحكومات تستشيرها في بعض القضايا الفرعية كالبيئة و المرأة وقضايا البطالة والفقر...

وعموما، فإنّ هناك طموحات واسعة مرهونة بمزيد من التفعيل لدور هذه المنظمات في إطار المشاركة مع القطاعين الحكومي والخاص‏,‏ وتوسيع دائرة نشاط عملها ليشمل المناطق المعزولة‏,‏ وظهور المجتمع المدني كشريك في عملية صنع التشريعات وتغيير الإطار القانوني،‏ خاصة في ظل المتغيّرات التي تشهدها المنطقة سياسيا بمزيد من التوجه نحو الديمقراطية والتعددية والمشاركة الشعبية‏,‏ واقتصاديا نتيجة تطبيق سياسات السوق والخصخصة وإعادة الهيكلة الاقتصادية وتراجع دور الدولة‏,‏ وما ترتب على ذلك من اختلالات اجتماعية أهمها البطالة‏,‏ وزيادة حدة الفقر‏,‏ والحاجة إلي دعم ومساندة الطبقات المهمشة والمحرومة‏.**‏**

**المطلب الثاني:التنافس والصدام**

و قد يحدث هذا النمط من العلاقة بالنسبة لمنظمات حقوق الإنسان بالدرجة الأولى التي قد تصطدم بالدولة بشأن تقييم بعض ممارسات المصالح الحكومية وخصوصا الأمنية منها، ويظهر هذا النمط بصورة جلية في الدول العربية، فالمنظمات الحقوقية لا تتوقف عن النقد اللاذع لسياسات مؤسسات الدولة والكشف عن تجاوزتها الخطيرة لحقوق الإنسان، كما أن الحكومات بدورها لا تدخر الجهود في مجال التضييق عليها ووصفها بالعمالة للخارج وغيره من النعوت حتى تحطم مصداقيتها وصورتها عند الجماهير سواء في الداخل أو الخارج. وخير مثال على ذلك ما تواجهه هذه المنظمات في تونس أو مصر أو السعودية أو حتى في المغرب التي قطعت شوطا في مجال الحريات وحقوق الإنسان. ففي مصر مثلا أحيل الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان إلى نيابة امن الدولة سنة 1998 بسبب تعدي المنظمة الخطوط الحمراء في قضية حقوق الأقباط وقضية كشف التعذيب الجماعي في إحدى قرى الصعيد، حيث أعتبر ذلك تدخلا في سياسة الدولة الداخلية، كما تعرضت أعضاء حركة كفاية لتنكيل وقمع كبير وعلى رأسهم زعيمها أحمد قنديل الذي تعرض للسجن والاعتداءات من طرف رجال الدولة مرات عديدة، كما حلت منظمة نسائية ترأسها الدكتورة نوال السعداوي تنشط في مجال حقوق المرأة ، بسبب تصاعد حدة خطاباتها السياسية واتساع نطاق جماهيرها نسبيا. كما أن الحال لم يختلف في تونس التي ظلت تهدد نشطاء المجتمع المدني وعلى رأسهم النشطاء الحقوقيون اللذين طالما تعرضوا للسجن والتنكيل بسبب مواقفهم السياسية.

كما قد تلجأ بعض جماعات المصالح و المجتمع المدني إلى تنظيم الاحتجاجات والمظاهرات وحتى الإضرابات ضد السياسات الحكومية التي تضر أصحابها. ومن أمثلة ذلك مطالبة النقابات المهنية والعمالية بتحسين الأجور أو ظروف العمل، أو مطالبة بعض التنظيمات بتغيير سياسات معينة كالمنظمات الناشطة في مجالات البيئة.

**المطلب الثالث: سيطرة وهيمنة الدولة على المجتمع المدني**

من الضروري التأكيد بداية على أن المجتمع المدني ليس المقصود منه أساساً إيجاد معارضة سياسية في مواجهة الدولة ، إذ أن فاعلية المجتمع المدني ـ بكافة منظماته أو مكوناته ـ تتضمن أهدافاً أوسع وأعمق من مجرد المعارضة . إنها المشاركة بمعناها الشامل ـ سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ـ إلا أن هذه المشاركة هي التي تسمح للمجتمع المدني وتتيح له فرصة مراقبة كافة البنى التحتية الاجتماعية بما فيها مؤسسة الدولة ذاتها ، وضبطها وتصحيح مسارها . في سياق هذا المنطق ، فليس بالضرورة أن يكون هناك عداء أو تناقض بين الدولة والمجتمع المدني ، إلا أن العلاقة بين الطرفين يجب أن تحكمها قاعدة أساسية تستند على الحفاظ على استقلالية المجتمع المدني . مع ذلك فإن الواقع يبين أن أنماط العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني لم تحافظ على هذه القاعدة في كثير من الحالات، خاصة في ظل النظم التسلطية، والتي تمثل الدول العربية أحسن مثالا عليها.

لا تتمثل مشكلة المجتمع المدني في الوطن العربي بصفة عامة في وجود أو عدم وجود منظمات تمثل هذا المجتمع ، فالساحة العربية تتمتع بوجود تكوينات ومنظمات المجتمع المدني بمختلف أنواعها من اتحادات وجمعيات وروابط وتعاونيات، ولكن تتمثل المشكلة في مدى فاعلية هذه المنظمات أي الدور الذي تلعبه في نشر الديمقراطية ورفع مستوى الأداء السياسي والاجتماعيوكذا طبيعة العلاقة مع الدولة، إذ تعرف هذه العلاقة عدم الثقة وانتشار سلطة الدولة على كافة مجالات الحياة المجتمعية في إطار مفهوم كوربوراتية الدولة عند" شومبيتر"، ويميز" شومبيتر" بين نوعين من العلاقات الكوربوراتية تكون فيها منظمات المجتمع المدني متشابهة من حيث البنية ولكن الاختلاف في طبيعة علاقتها مع الدولة، النوع الأول يطلق عليه "الكوربوراتية المجتمعية" وهو الذي تكون فيه الجماعات مستقلة عن سيطرة الدولة ويكون هذا النمط في النظم الديمقراطية ، بحيث يكون لها تأثير في عملية صنع السياسات العامة.

أما النوع الثاني والذي ينطبق على الحالة العربية فيسميه "كوربوراتية الدولة" والذي تكون فيه هذه الجماعات خاضعة لسيطرة الدولة ويكون في النظم التسلطية.

وتتمثل كوربوراتية الدولة العربية في سياساتها المعتمدة للسيطرة على المجتمع والحد من فاعليته والمتمثلة –كما سلف الذكر- في فرض قوانين وتشريعات تقيد عمل أو إنشاء هذه الجمعيات، وكذا التغلغل ضمن هذه الجمعيات والسيطرة عليها أو إنشاء منظمات موازية (مصطنعة) تابعة للأنظمة الحاكمة.ويرى الدكتور حمدي عبد الرحمان أن الدولة العربية لا تزال غامضة في موقفها إزاء مؤسسات المجتمع المدني. لذا تبنت القيادات الحكومية عددا من الإستراتيجيات للهيمنة والسيطرة على مؤسسات المجتمع المدني لعل من أبرزها:

1/ إستراتيجية الاختراق: حيث يتم تعبئة الأفراد من أعضاء الحزب الحاكم أو من الموالين للدولة وحثهم على المشاركة في المجتمع المدني والتحكم فيه من الداخل . يعني ذلك أن تدفق الموالين للحزب الحاكم في المؤسسات والمنظمات المدنية القائمة بل وإنشاء مؤسسات جديدة يضمن للنظام السيطرة وعدم تحديه من قبل المجتمع المدني.

2/ إستراتيجية التنظيمات المماثلة: لا تزال الأنظمة السياسية غامضة في موقفها إزاء مؤسسات هذا المجتمع . لذا تبنت القيادات الحكومية عددا من الإستراتيجيات للهيمنة على مؤسسات المجتمع المدني لعل من أبرزها هو الحد من فعالية التنظيمات المدنية ولاسيما الحقوقية والدفاعية منها (مثل جمعيات حقوق الإنسان والنقابات ) من خلال إنشاء منظمات مقابلة لها في كنف الدولة ويسيطر عليها النظام ومؤيدوه ويكون الهدف الأساسي احتواء التنظيمات التي تمثل تحدياً للدولة ، ومثال ذلك إنشاء المرصد الوطني لحقوق الإنسان في الجزائر سنة 1992 والذي يقع تحت الإشراف المباشر للحكومة ، بل حتى قياديه يعينون بمراسيم رئاسية. ونفس الشيء يحدث في تونس إذ تقول آسيا يلحسن الناطقة باسم الإتحاد التونسي للنساء الديمقراطيات أنه « توجد رسميا في تونس أكثر من 9400 منظمة غير حكومية، سبع منظمات منها فقط مستقلة حقيقة » فكل المنظمات الأخرى أنشأتها السلطة.

2/ إستراتيجية الإكراه والقمع: وهى تمثل الملاذ الأخير للنظام حيث يعتمد على القدرات الأمنية والاستخباراتيه المملوكة لديه من اجل احتواء أي تهديد له من قبل بعض التنظيمات والمؤسسات المستقلة. ولعل أبرز الأمثلة على ذلك هو تعامل النظام التونسي منذ عام 1989 مع التهديدات التي تطرحها قوى الإسلام في تونس.

إن جوهر مشكلة المجتمع المدني في الدول العربية تتركز في انتشار سلطة الدولة في كل مجالات الحياة المجتمعية مما يجعل من هذه السلطة أداة مراقبة مستمرة وعائقاً أمام إمكانية تحرير الأفراد واستقلال التنظيمات الاجتماعية . والحقيقة إن ذلك لا يعني بالضرورة تقوية الدولة فالصلاحيات الواسعة التي تتمتع بها ، والمجالات والاختصاصات التي تمتلكها والطموحات الزائدة لاحتلال كل المواقع ، إضافة إلى أجهزتها وآلياتها المتنوعة قد يخفي ضعفاً جوهرياً ووجوداً هشاً للدولة ، ففي وسط متخلف من المستبعد أن يعني وجود الدولة في كل مكان أنها بالفعل قوة حقيقية.